



محضر اجتماع الجمعية العمومية العاديّة لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ش.م.ع ("الشركة")

تاریخ الإجتماٰع : اليوم السادس والعشرون من شهر أبريل لسنة 2010.

مكان إنعقاد الإجتماٰع : دبي، قاعة المؤتمرات ، قرية دبي للمعرفة

الحضور

أعضاء مجلس الإدارة المتواجدون في الإجتماٰع

رئيس مجلس الإدارة	أحمد بن بيات
عضو مجلس الإدارة	فاضل العلي
عضو مجلس الإدارة	زياد كلداري
عضو مجلس الإدارة	جاسم الزعابي
عضو مجلس الإدارة	وليد المهيري
عضو مجلس الإدارة	عيسي السويدي
عضو مجلس الإدارة	عبدالحميد سعيد
عضو مجلس الإدارة	عبدالله الشامسي

أعضاء مجلس الإدارة المعذرون عن الحضور

نائب رئيس مجلس الإدارة	يونس الخوري
------------------------	-------------

حضور الرئيس التنفيذي

حضر الإجتماٰع السيد / عثمان سلطان الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ش.م.ع.

شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة - محضر اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2010



حضور ممثلي المؤسسين للتصويت نيابة عن المؤسسين

محمد عيسى السويدي وزارة المالية.

عبداللطيف الملا

شركة مبادلة للتنمية.

قصي الهاجري

حضور مقرر الاجتماع / أمين عام مجلس الإدارة

حضر الاجتماع المحامي / محمود حسين مقرر اجتماع الجمعية العمومية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ش.م.ع.

حضور مسجل الشركة وجامع الأصوات / بنك أبوظبي الوطني

حضر السيد / جمال شيرازي نيابة عن بنك أبوظبي الوطني كمسجل الشركة و جامع الأصوات.

حضور المدققين الخارجيين لحسابات الشركة / كيه بي إم جي

حضر الاجتماع السيد / وليد داود ممثلا عن شركة / كيه بي إم جي.

إكمال النصاب القانوني

أعلن سعادة / رئيس مجلس الإدارة إكمال النصاب القانوني للشركة بنسبة 83,3% حيث حضر عدد من المساهمين يمثلون ويحملون 3,332,451,273 سهماً من أصل 4,000,000,000 سهم من إجمالي رأس مال الشركة.

ثم اقترح سعادة / رئيس مجلس الإدارة على الحضور تعيين المحامي / محمود حسين أمين عام مجلس إدارة الشركة مقرراً للجتماع ومندوبى السادة / بنك أبوظبي الوطني، مسجل الشركة وجامعي للأصوات. وقد وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على هذا الإقتراح وأنتخب كلا من المحامي / محمود



حسين أمين عام مجلس إدارة الشركة مقرراً للإجتماع وممثلي السادة / بنك أبوظبي الوطني كجامعين للآصوات.

جدول الأعمال

الغرض	الموضوع	جدول العمل رقم :
التصديق	الإستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009 والتصديق عليه.	1

1.1 رحب مقرر الاجتماع بالنيابة عن الجمعية بالسيد رئيس المجلس وطلب منه التقدم لعرض تقرير مجلس الادارة على السادة المساهمين الكرام. ثم تلى رئيس مجلس الإداره سعادة / أحمد بن بيات بالنيابه عن مجلس الادارة تقرير مجلس الإداره عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009 .

حيث أشار رئيس مجلس الإداره الى أن عام 2009 أحتوى تحديات عده نتجت عن الأزمة الإقتصادية العالمية، وقد أثبتت الشركة في هذا العام قوتها في مواجهة هذه التحديات الإقتصادية ، وبالرغم من تراجع الإقبال على القطاعات المختلفة مقارنة بما كان عليه في السنوات السابقة، إلا أن "دو" إستطاعت تحقيق نمواً ملحوظاً للعام الثالث على التوالي وبالرغم التحديات الإقتصادية. وإن النجاح الذي حققه يكمن في الإستراتيجية التي تنتهجها "دو" ، والتي يشرف على وضعها وتنفيذها فريق إداري يتمتع بخبرة واسعة ويأخذ على عاتقه الالتزام بابتكار وتقديم قيمة للعملاء، للموظفين، للمساهمين وللمجتمع.

وأضاف أنه حين أطلقت "دو" في فبراير عام 2007، كان الهدف بأن تصبح شركة إتصالات تقدم خدمات تنافسية في الدولة، وفي عام 2009 إستطاعت الاستحواذ على ما نسبته 32 % وفي وقت سابق للتوقعات. فاق عدد العملاء في الربع الثالث من العام 3 ملايين عميل ، حتى وصل بحلول نهاية العام إلى 3.477 مليون عميل، وأعتبر هذا إنجازاً رائعاً يعكس قدرة الشركة على المنافسة و إنشاء قاعدة في سوق دولة يصل عدد سكانها إلى نحو 5 ملايين نسمة، و أمام شركة لديها بنية تحتية قوية.

شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة – محضر اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2010



وأضاف بأن "دو" لا تزال مشغل الاتصالات المفضل لدى غالبية المشتركين الجدد في الإمارات، وهذا دليل على سمعة الشركة فيما يتعلق بجودة شبكتها وخدماتها المبتكرة، و كذلك القيمة التي تقدمها لعملائها.

وصرح أن الشركة سجلت على الصعيد المالي، أداءً قوياً وواصلت تطبيق إستراتيجية النمو التي وضعتها، فحققت زيادة في العائدات بنسبة 35% لتصل إلى 5.3 مليار درهم، وأنها نجحت في الحفاظ على مستوى صافي الربح (قبل حقوق الإمتياز) الذي حققه لأول مرة في نهاية عام 2008، ليصل صافي الربح (قبل حقوق الإمتياز) في 2009 إلى 528.2 مليون درهم. كما وصل سعر السهم إلى 0.066 درهم، من 0.001 في العام 2008.

وأشار إلى إن عملاء المؤسسة هم محور اهتمامها ، ففي عام 2009 تركز الإهتمام على إبتكار خدمات بمواصفات عالمية، تلقى إستحسان العملاء في مجال الهاتف المتحرك والانترنت السريع للمشتركيين في الخدمة المدفوعة المسبق (الدفع الفوري) و الاشتراك بالدفع الأجل. كما تم طرح مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المتقدمة لعملاء المؤسسات لتسهل عليهم التواصل وتؤمن لهم خيارات لإدارة أفضل للمعلومات.

وأكد أن جميع هذه المنتجات والخدمات تعكس بشكل أساسي قيم الشركة الجوهرية وهي: الإبتكار والجودة والقيمة.

وأوضح بأن مسوليات المؤسسة والتي تمثل في تقديم قدرات شبكة عالية الجودة، موثوقة، وسريعة ومتقدمة لعملائها، لذلك فقد واصلت العمل على البرنامج الاستثماري في عام 2009، و قامت بإستثمار نفقات إضافية قيمتها 2.4 مليار درهم لتحديث الشبكة، و ليتمكن عملاؤها من الاستفادة من مزايا هذا الإستثمار بإستخدامهم لهذه الخدمات و المنتجات التنافسية سواء الخاصة بالهاتف المتحرك أو الانترنت أو التلفاز. وإن محور البرنامج الاستثماري هو إثبات لمدى تميز "دو" و نجاح استراتيجيتها لأداء أفضل. لا يقتصر على التزامها نحو مشتركي الشركة فقط، بل ان المؤسسة ملتزمة أيضاً من خلال نجاحها بالمساهمة في تطوير قطاع الاتصالات ككل و تطوير اقتصاد الدولة من خلاله، حيث مثل برنامج التوطين وهو برنامج راسخ من حيث القيمة والكفاءة قاعدة أساسية للتزامها تجاه الدولة، و من خلال هذا البرنامج، واصلت دو العمل على توظيف و تفعيل الكفاءات من المواطنين الإماراتيين.



أبداً سعادته لإسهام فريق العمل بـ "دو" في المساعدة على تطبيق هذه الاستراتيجية بنجاح، والحفاظ على الالتزامات تجاه العملاء بالتزامهم و اخلاصهم، كما أظهر الموظفون أن الابتكار في الأداء هو أحد المبادئ التي تتميز بها "دو"، فساهموا بذلك في رفع كفاءة خدمة العملاء، التي ساعدت على زيادة قاعدة عملاء "دو" الأخذة في النمو. لقد حققت "دو" أداءً تشغيليًّاً وماليًّاً مميزًا نتيجةً لجهود فريقها العامل. إن القوى البشرية هي أساس نجاحنا ولذا تهدف المؤسسة إلى توفير بيئة مهنية مناسبة ، تساعدهم على الارتقاء و النمو و تنمية مواهبهم و تكافئهم على جهودهم المبذولة في العمل.

أردد قائلًا أن مجلس الإدارة والفريق الإداري على تواصل مستمر لتأسيس شركة مستدامة تسعى لأداء متميز يركز على تقديم القيمة لمساهميها.

و نوه مأكداً التزام "دو" بمعايير حوكمة الشركات الدولية المتتبعة من أجل ضمان الأداء الفعال لأعمال المراقبة والموازنة، والتركيز بشكل على مساهميها في كل قرار تتخذه هو أحد العوامل الأساسية التي ساعدت الشركة في تحقيق هذا الأداء المتميز، فمعايير الحوكمة التي تطبقها "دو" تتوافق مع معايير سوق دبي المالي، وهي من أقوى المعايير المتتبعة ليس في دولة الإمارات فحسب بل في المنطقة، فالالتزامها بمنهج جيد لنظام الحوكمة المؤسساتية هو دليل على التزامها بأعلى مستويات الشفافية والإفصاح في المنطقة، ولذا فإن المعايير التي وضعتها تشهد تحديات طبقاً للمعايير العالمية.

وأختتم رئيس مجلس الإدارة مأكداً على التزام "دو" بأداء دورها تجاه دولة الإمارات، فمساهمتها في خدمة مجتمع هي الأساس القائم عليه عملها لتحقيق النمو و التطور جنباً إلى جنب مع أفراد المجتمع. انها تلتزم بمساهمتها في مجالات عدة لخدمة أفراد المجتمع و الارتقاء بالمجتمع سواءً في مجال التعليم والتراث وتطوير المواهب أو القضايا الاجتماعية. و قد شارك فريق العمل خلال عام 2009 في عدد كبير من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية والمجتمعية في الإمارات السبع.

وأن المؤسسة تتطلع إلى عام 2010 وما بعده، فهي تتوقع عودة الانتعاش الاقتصادي الذي كان دافعاً لتحريك عجلة الاقتصادي الإماراتي نحو النجاح. وتهدف إلىمواصلة الحفاظ على أعلى مستويات الأداء والنحو في المؤسسة وكذلك استثمار وتحسين أداء الشبكة و الخدمات وكفاءة العاملين لديها.

وأنتهز الفرصة كذلك وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس إدارة "دو" لشكر كل موظف على التزامه و إخلاصه في أدائه. وتوجه بالشكر للعملاء، الذين لهم حرية الاختيار، إلا أنهم اختاروا ليكونوا عملاء "دو" شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة - محضر اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2010



الذين يمثلون أساس نجاحها، كما شكر الشركاء في العمل على تعاونهم وثقتهم وأدائهم، و توجه إلى المساهمين بخالص الشكر على التزامهم المستمر بدعم الشركة و دعم أعضاء مجلس الإدارة."

1.2. طلب مقرر الإجتماع من الحضور التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

1.3. صادق الحاضرون بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

1.4. قرأ مقرر الإجتماع على السادة الحضور صيغة القرار الرسمي الذي سيوضع في محضر الاجتماع :

(عملاً بأحكام القانون رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته في شأن الشركات التجارية وإستناداً للنظام الأساسي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة تقر وتصدق الجمعية العمومية العادية للشركة و المنعقدة على حسب الأصول بتاريخ 26 أبريل 2010 على تقرير مجلس الإدارة.)

الغرض	الموضوع	جدول العمل رقم :
التصديق	الاستماع إلى تقرير مراجع الحسابات عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009 والتصديق عليه.	2

2.1. تلى مثل مدقق حسابات الشركة الخارجي (كيه بي إم جي) السيد / وليد داوود تقرير مراجع الحسابات عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

2.2. طلب مقرر الإجتماع من الحضور التصديق على تقرير مراجع الحسابات عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

2.3. صادق الحاضرون بالإجماع على تقرير مراجع الحسابات عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

2.4. قرأ مقرر الاجتماع على السادة الحضور صيغة القرار الرسمي لتقرير تقرير مراجع الحسابات عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009 التالي :

(عملاً بحكم القانون رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته في شأن الشركات التجارية الشركات واستناداً للنظام الأساسي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة تقر وتصدق الجمعية العمومية العادي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة والمنعقدة على حسب الأصول بتاريخ 26 أبريل 2010 على تقرير مراجع الحسابات عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009).

الغرض	الموضوع	جدول العمل رقم :
التصديق	مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009 والتصديق عليها.	3

3.1. ناقش الحاضرون ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

3.2. سُئل أحد الحضور ما إذا بدأت الشركة بتحقيق أرباحاً ومدى إمكانية الشركة أن توزع هذه الأرباح على المساهمين. فرد رئيس مجلس الإدارة "مأكداً بأن الشركة حققت أرباحاً مجيئاً عن الشق الأول للسؤال، وأن "الشركة ستستثمر هذه الأرباح لدعم بنيتها التحتية وتطويرها، ويحتاج ذلك لما يقارب العامين لتحقيق استراتيجية الشركة في تعزيز بنيتها التحتية، رداً على الشق الثاني للسؤال.

وأضاف الرئيس التنفيذي للشركة بأنه قد تم وضع خطة إستراتيجية مستقبلية بكلفة 2,4 مليار درهم لتفعيل البنية التحتية والتي ستصب في النهاية لصالح الشركة ولصالح المساهمين كذلك.

شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة - محضر اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2010



3.3. طلب مقرر الإجتماع من الحضور التصديق على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

3.4. صادق الحاضرون بالإجماع على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

3.5. قرأ مقرر الإجتماع على السادة الحضور صيغة القرار الرسمي لميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009 التالي :

(عملاً باحكام القانون رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته في شأن الشركات التجارية الشركات واستناداً للنظام الأساسي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة تقر و تصدق الجمعية العمومية العادية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة والمنعقدة على حسب الاصول بتاريخ 26 ابريل 2010 على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009).

الغرض	الموضوع	جدول العمل رقم :
الموافقة	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة و مراجع الحسابات من المسئولية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.	4

4.1. صادق الحاضرون بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة و مراجع الحسابات من المسئولية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

4.2. قرأ مقرر الإجتماع على السادة الحضور صيغة القرار الرسمي لإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة و مراجع الحسابات من المسئولية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009 التالي :

(عملاً باحكام القانون رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته في شأن الشركات التجارية الشركات واستناداً للنظام الأساسي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة توافق الجمعية العمومية العادية لشركة الإمارات شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة - محضر إجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 26 ابريل 2010

للاتصالات المتكاملة والمنعقدة على حسب الاصول بتاريخ 26 ابريل 2010 على ابراء ذمة اعضاء مجلس الإداره ومراجع الحسابات من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009.)

الغرض	الموضوع	جدول العمل رقم :
إقرار	إقرار مكافأة أعضاء مجلس الإداره	5

5.1. نوه مقرر الاجتماع بأن المادة 34 من النظام الاساسي للشركة تشير الى ان الشركة لاتخضع لاحكام المادة 118 من القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، لذلك يتم تحديد مكافأه اعضاء مجلس الإداره بمبلغ مقطوع لكل منهم بناء على اقتراح مجلس الإداره وموافقة الجمعية العمومية العاديه.

وأضاف أن الشركة قد قامت في تاريخ 16/3/2010 بمخاطبة هيئة الاوراق المالية والسلع للتأكد من توافق هذا النص مع أحكام القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 بشأن ضوابط الحكومة ومعايير الانضباط المؤسسي، ولذا فان موافقة الجمعية العمومية الموقرة ستكون مشروطة بالحصول على كتاب خطى من هيئة الاوراق المالية والسلع يؤكد على توافق المادة 34 من النظام الاساسي مع أحكام القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 و الخاص بضوابط الحكومة ومعايير الإنضباط المؤسسي.

وأكيد مقرر الاجتماع أن المجلس قد إستعان ببيت خبرة عالمي وهي شركة ميرسر للاستشارات لعمل دراسه ومقارنه معياريه مستفيضة تأخذ بعين الإعتبار هيكلة ومستوى مكافأه اعضاء مجلس الإداره. فلذا أتى هذا الإقتراح مراعياً عدة مكونات منها تحديد مبلغ مقطوع لكل عضو ومبالغ إضافية مرتبطة بإشتراك العضو أو رئاسته لأي لجنة من اللجان المنبثقة من مجلس الإداره وهي لجنة الاستثمار ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق والالتزام. حرص المجلس على حضور السيد ريتشارد ليتمي ممثل شركة ميرسر والتواجد في قاعة الاجتماع لإيضاح هي الدراسه في حال طلب أحد المساهمين لذلك .



فأقترح مقرر الإجتماع باسم المجلس العمل بالتوصية المقدمه من بيت الخبرة على الجمعية العمومية المؤقرة تخصيص وصرف مبلغ اجمالي وقدره (8,743) مليون درهم اماراتي توزع على جميع اعضاء اعضاء المجلس عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009.

5.2. طلب مقرر الإجتماع من السادة الحضور إقرار مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومقدارها ثمانية ملايين وسبعمائة وثلاثة وأربعون ألف درهم موزعه على أعضاء مجلس الإدارة.

5.3. أقر الحاضرون بالإجماع على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

5.4. قرأ مقرر الإجتماع على السادة الحضور صيغة القرار الرسمي عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة التالي :

(عملاً باحكام القانون رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته في شأن الشركات التجارية الشركات واستناداً للنظام الأساسي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة توافق الجمعية العمومية العادي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة والمنعقدة على حسب الأصول بتاريخ 26 ابريل 2010 على تخصيص مبلغ وقدره (8,743) مليون درهم كمكافأة توزع على جميع أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 بشرط موافقة هيئة الوراق المالية والسلع).

الغرض	الموضوع	جدول العمل رقم :
إقرار	تعيين مراجع للحسابات للسنة المالية 2010 وتحديد أتعابه.	6

6.1 طلب مقرر الإجتماع من السادة شركة كي.بي.ام.جي الخروج من القاعده. وأشار مقرر الإجتماع ان مجلس الادارة يقترح اعادة تعيين شركة ي.بي.ام.جي كمد فقين خارجين لحساب الشركتو نظير اتعاب قدرها 66000 درهم اماراتي عن السنة المالية 2010.

6.2. أقر الحاضرون بالإجماع على إعادة تعيين شركة كي بي إم جي كمد فقين خارجين عن الستته المالية 2010 نظير اتعاب قدرها 660000 درهم اماراتي.

6.2. قرأ مقرر الاجتماع على السادة الحضور صيغة القرار الرسمي لتعيين مراجع الحسابات للسنة المالية 2010 وتحديد أتعابه كالتالي :

(عملاً بحكم القانون رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته في شأن الشركات التجارية الشركات واستناداً للنظام الأساسي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة توافق الجمعية العمومية العادي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة والمنعقدة على حسب الأصول بتاريخ 26 أبريل 2010 على تعيين شركة كي. بي. إم. جي لتكون مدقق خارجي لحسابات الشركة عن السنة المالية 2010 ونظير اتعاب وقدرها 660,000 درهم اماراتي.

الغرض	الموضوع	جدول العمل رقم :
	أي أعمال أخرى	7

7.1 وبعد إتخاذ القرارات بشأن المسائل الواردة في جدول الأعمال، أخطر مقرر الاجتماع باسم السادة أعضاء مجلس الإدارة بأنه في الفترة من الاول من يناير 2009 الى غاية 10 مارس 2009 قام المجلس السابق بتسيير امور الشركة لحين انعقاد الجمعية العمومية العادي التي اوكل لها تعيين المجلس الجديد. وقد ارتا المجلس ضرورة اخطار الجمعية بهذا الموضوع ، وتقدم مقرر الاجتماع بالشكر الجزيل إلى المجلس السابق على جهوده التي بذلها لتسير امور الشركة.

وبهذا أعلن الرئيس إنتهاء الاجتماع في الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق 26 من شهر أبريل لسنة 2010